الأنباء
الجمعة 21 ديسمبر 2012

ألقاه في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر

«اتجاهات»: خطاب صاحب السمو أبوي أكد حرصه على أمن واستقرار الكويت

أعد مركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريرا حلل فيه مضامين النطق السامي الذي ألقاه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر، معتمدا في ذلك على وحدات الكلمة والفكرة والفقرة كأسس علمية في تحليل الخطاب، وأكد «اتجاهات» ان صاحب السمو الأمير جاء على درجة كبيرة من شمول التناول وعمق الرؤية ازاء ما تمر به الكويت في هذه المرحلة الحاسمة وما تشهده من انقسامات سياسية تعكس تنوع وثراء مكونات المجتمع.

وأفاد «اتجاهات» بأن الخطاب ككل جاء في اطار حميمي أخوي حث فيه الأب ابناءه على التمسك بالثوابت والقيم والعمل الجاد من اجل رفعة ومصلحة الوطن وسلامة أراضيه، حيث استحضر سموه القيم السامية والمثل العليا، التي تمثل القبلة الأخلاقية للكويتيين، وقد دار الخطاب في فلك ثلاث عشرة فكرة رئيسية انطلقت جميعها من حسه المسؤول الراغب في النهضة والانطلاق التنموي الحضاري لضمان مستقبل الأجيال، وهي (آمال وتوصيات عامة - توصيفات سلبية للوضع السياسي السابق - سمات الوضع السياسي الراهن - خصائص الكويت وأهلها - رسائل للحكومة والنواب والشباب والإعلام - قناعاته الأميرية وطموحاته).

وأفاد «اتجاهات» ان تحليل مضمون الخطاب أكد أن التوصيات العامة قد احتلت الصدارة من حيث كثافة عدد الكلمات الدالة المستخدمة في هذا الجانب، وهو الأمر الذي يشير - فيما يتعلق بفكر صاحب السمو الأمير - الى وجود رغبة عامة في طي صفحة خلافات المرحلة السابقة بما شهدته من تخبط سياسي لدى مختلف الفرقاء السياسيين، ومحاولة لرسم ملامح الطريق القويم بأكبر قدر ممكن من الوضوح، بالإشادة بسمات أهل الكويت، للدلالة على تناقض ما يقوم به بعض الساسة المتناحرين مع طبائع الشعب الكويتي، ولنزع المشروعية الاجتماعية والأخلاقية على الأفعال التي تتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بشكل قد يضر بصالح البلد والمواطنين، وذلك بواقع 32 توصيفا من بينها (مخلصون - يتفانون في التضحية - حريصون على حب الوطن - خدمته - صيانة كرامته - الحفاظ على مكتسباته - أمنه واستقراره - التمسك بثوابته - ليس بينهم غالب ومغلوب - حريصون على تحقيق نموه وتقدم الكويت - يعلون من مصلحتها - تربطهم أواصر الألفة - رحماء - تجمعهم روح الأسرة).

وبين «اتجاهات» ان الجزئية الأهم في الخطاب تلك المتعلقة بخطاب صاحب السمو الأمير الى فئة الشباب، فالشباب هم من يقع عليهم العبء الأكبر في بناء المستقبل، ويمثل الشباب عدديا الشريحة الكبرى من الشعب الكويتي، فمن المعروف عن المجتمع الكويتي انه مجتمع فتي، وهو ما يجعل فرص وإمكانات تحقيق التنمية والنهضة كبيرة، غير ان جيل الشباب غالبا ما تنقصه الخبرة والنضج الكافي، وهنا تنقلب حماسة الشباب من فرصة الى أزمة يعيشها الوطن، خاصة حين يستغلها بعض الساسة والتيارات السياسية في تحقيق أغراض سياسية ضيقة لا تراعي مصلحة البلاد.

لذلك، نصح صاحب السمو الأمير الشباب في الفقرة العشرين بالتحلي بعدد من السمات (الصبر - النضج - الأمل - ثقافة الاختلاف - روح الجماعة - القيم - الوعي - الإرادة المسؤولة - الحكمة - الحماسة المنضبطة - وطالبهم بتكوين القناعات باستقلالية - تحقيق المصلحة العامة - عدم الإساءة للغير)، ثم أثنى على الشباب في الفقرة الحادية والعشرين بوصفهم أعمدة النهضة ومنبع الاستقرار وغير ذلك من التوصيفات، ثم حث في الفقرة الثانية والعشرين على الاهتمام بمطالب الشباب وتمكينهم وتوظيف طاقتهم الخلاقة في سبيل معالجة القضايا المتعددة التي تخصهم، وبشكل عام استخدم الأمير مفردات من قبيل (طاقات محركة للتنمية - أساس ارتقاء المجتمع - نصف الحاضر - كل المستقبل - أعمدة النهضة - منبع الاستقرار - ثروة باقية - أساس الأمن).

توجه سمو الأمير بخطابه المباشر لمختلف أطراف الأزمة السياسية في البلاد، ويتضح من الخطاب ان أطراف هذه الأزمة ليس فقط الحكومة والبرلمان كطرفين مباشرين، بل ان الطرف غير المباشر والذي يتحمل قدرا غير قليل من المسؤولية هو الإعلام بمختلف وسائله وتوجهاته وتحيزاته لهذا الطرف أو ذاك.

وقد توجه سموه بخطابه أولا الى الحكومة، وتضمن حديثه إليها 24 كلمة دالة أبرزها: «الاعتراف بالخلل وإصلاحه - التخطيط السليم - تقديم برنامج عمل واضح - مواجهة الفساد - محاربة الواسطة - حسن التقويم - الانضباط»، وأعقبها بحديث الى النواب بواقع 19 توصية ورسالة من أبرزها «إصلاح التشريع - تصويب الممارسة - الرقابة الموضوعية - البعد عن الطائفية - الارتقاء بلغة الحوار - التعاون مع الحكومة - إزالة الاحتقان - الابتعاد عن المصالح الضيقة»، ثم توجه بالحديث لوسائل الإعلام بواقع 12 كلمة دالة أبرزها: «نبذ الفتنة - الوحدة الوطنية - المصلحة العامة - احترام القيم - الالتزام بالقانون - الحرية المسؤولة - التمسك بالثوابت».

تخلل الخطاب لفتات مهمة تعكس رؤية وقناعات سموه في مختلف أرجاء الخطاب، في أوائل وأواسط الجزء الأخير من الخطاب، حيث جاء ذلك في الفقرات الثالثة والثانية عشرة والحادية والعشرين. ففي الفقرة الأولى أكد على عدد من السمات السلوكية لسموه، وتضمنت الفقرة الثانية عشرة قناعاته السياسية، بينما أشارت الفقرة الحادية والعشرون الى بعض القناعات الذاتية التي تنعكس على سلوكه إزاء فئة الشباب، الذين هم أمل المستقبل.

ويؤكد «اتجاهات» ان النطق السامي وردت به 7 كلمات دالة وصفت المجهود الذي بذل من قبل رجال الأمن لاستقرار الوطن وحفظه من الفتن والفوضى إزاء ما تم خلال الفترة الماضية من توترات سياسية أثرت سلبيا على تماسك المجتمع وثوابته المعهودة، حيث قال سموه: «يستحقون التحية - لهم كل التقدير - يتسمون بسعة الصدر - حكماء - احتووا الأحداث - واجهوا تداعياتها - يتسمون بالصبر»، كما هنأ سموه النواب الجدد بدخولهم قاعة عبدالله السالم مستخدما في ذلك 3 مفردات تعبيرية، كما جاء في النطق السامي 17 مفردة وصف بها الوضع السياسي القائم حاليا بعد انتخاب نواب المجلس الجديد بقوله: «مناخ ديموقراطي - عامر بالحرية - مليء بالنزاهة - متطور - يحقق الآمال - يلبي التطلعات - ينسجم مع الثوابت - يتوافق مع إمكانيات المجتمع - يحافظ على الاستقرار والأمن»، كما استخدم 7 توصيفات على تأثير مستجدات المنطقة على المجتمع الكويتي بقوله: «أوضاع خطيرة - مضطربة - تستوجب اتخاذ الحيطة - حسن الاستعداد - مواجهة شرورها».

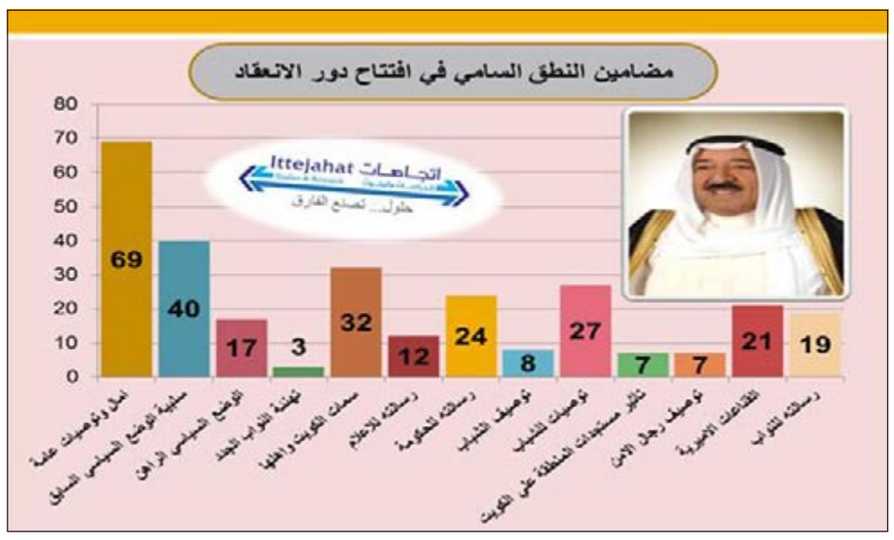

أمال وتوصيات سمو الأمير كما جاءت في خطابه

الفقرة	العدد	أبرز التوصيفات
الفقرة السادسة الفقرة الثامنة الفقرة التاسعة الفقرة العاشرة الحادية عشر الرابعة عشر الخامسة عشر السادسة عشر الخامسة والعشرين السادسة والعشرين	٦٩	تمنى سموه - طي صفحة الماضي - العمل الايجابي - احترام القضاء - احترام القسم - تنفيذ التزاماته - الالتزام بالدستور - اعادة النظر في الاوضاع الداخلية - وضوح الرؤية - عدم اختلاط المفاهيم - احترام الديمقراطية - استثمار الحريات - نشر ثقافة الاختلاف - البعد عن الخصام - تجنب الصراع - التحلي بالعدل - تحقيق الأمن - الاستقرار - الحفاظ على العزة - الكرامة - بناء كويت المستقبل - العمل الجاد - تضافر الجهود - الأخلاص - التمسك بالثوابت - الأنطلاق إلى الأمام - العمل على رفعة الوطن - ازدهاره - استقراره - تحمل الجميع المسؤلية - أن يكون الكويتيين يداً واحدة - صفاً وحداً.

التوصيفات السلبية للوضع السياسي السابق كما وردت في النطق السامي

الفقرة	العدد	أبرز التوصيفات
الثانية	١٢	وصف سموه الاوضاع السياسة السابقة بأنها: مظاهر فوضى - غير معتدلة - غير مألوفة - غريبة - طارئة - مخالفة مبادئ المجتمع - معارضة للأعراف الراسخة .
الرابعة	٨	أكد أنه هذه الاوضاع شهدت تجاوزات عديدة منها: أشاعت الفوضى - أقصت الاخرين - معارضة للقيم المعهودة - للاعراف - للقانون - خونت ابناء الوطن. وأنها كانت محل استنكار - أحداثها مقلقة.
الخامسة	١٢	أشار الي أنها تضمنت ممارسات: هدمت القيم - المبادئ - الاعراف الموروثة - رفضت الاخر - فتحت الابواب للأيادي الخبيثة - هددت الأمن - خالفت القانون - أضعفت مقدرات الوطن .
السادسة	٨	أوضح أنها اثرت سلبيا على: الوطن - أمنه - استقراره - تاريخه الحضاري - مكتسباته. وخالفت مبادئ الديمقراطية - عارضت النهج المؤسسي - لا تتماشى مع دولة القانون.

لإخراج الشارع الكويتي من حالة «الضياع السياسي» التي عاشها على مدى الأشهر الماضية، وتعد امتدادا لحالة التوتر التي سادت الحياة السياسية الكويتية منذ سنوات.

وأضاف «اتجاهات» انه بعد الآمال والتوصيات السامية جاء من حيث كثافة استخدام المفردات الدالة (التوصيفات السلبية للحالة السياسية السابقة حيث استخدم صاحب السمو الأمير عن الحالة السياسية السابقة 40 توصيفا سلبيا من قبيل (مظاهر فوضى - غير معتدلة - غير مألوفة - غريبة - طارئة - مخالفة مبادئ المجتمع - معارضة للأعراف الراسخة).

وأوضح التقرير انه في مقابل هذه التوصيفات السلبية للوضع السياسي السابق اهتم الخطاب

الدويسان: ما الأساس القانوني لإنشاء اللجنة العليا للمشاريع؟

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالا لوزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه: لما كان القانون رقم 7 لسنة 2008 ينظم عمليات البناء والتشغيل والتحويل، ولما كان المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 ولائحته التنفيذية قد نظم املاك الدولة ولما كان الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات التابع لوزارة المالية قد اعلن عن دعوة الشركات المتخصصة للتأهيل المسبق لتنفيذ مشروع «المدن العمالية» في الفترة من 2009/11/8 الى 2009/11/22.

لذا يرجى افادتي بالأتي:

1- ما الأساس القانوني والهيكل التنظيمي لإنشاء اللجنة العليا للمشاريع القائمة على املاك الدولة مع تزويدنا بتاريخ انشائها واسماء اعضائها الحاليين ومدد عضويتهم في اللجنة وهل صدر عنها اي قرار فيما يخص «المدن العمالية»؟

2- ما الاجراءات التي تمت بخصوص انشاء «المدن العمالية» بموجب اعلان الدعوة الصادر من الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات منذ 2009/11/8 وحتى تاريخ تقديم السؤال؟

3- ما التكلفة المالية لمشروع المدن العمالية وما الشركات التي تقدمت لهذا المشروع له مع تزويدنا ببيان تفصيلي؟

4- ما المخاطبات التي تمت بين وزارة المالية ومجلس الوزراء والوزارات الأخرى ذات الصلة بمشروع «المدن العمالية» مع تزويدنا بنسخ عنها منذ 2009/11/8 وحتى تاريخ تقديم السؤال.

فيصل الدويسان

الفضل: وقف قناة «اليوم» بسبب مخالفتها القانون

أكد النائب نبيل الفضل ان قرار وقف ترخيص قناة «اليوم» جاء بسبب مخالفة القناة وارتكابها لمخالفات جسيمة اضطرت وزارة الإعلام لاتخاذ هذا القرار.

وقال الفضل في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة: صدر أمس قرار بإغلاق محطة «اليوم» ورغم اختلافنا مع المحطة إلا اننا كإعلاميين يضايقنا إغلاق المحطة، ولكن بعد التحقق تبين لنا ان القرار جاء بسبب مخالفات جسيمة وواضحة، ورغم الكتب والإنذارات المتكررة التي وجهتها الوزارة للقناة إلا أنه لم يتم تصحيح هذه التجاوزات، وبالتالي نحن لا نملك الا تشجيع تطبيق القانون على الجميع.

وشد الفضل على يد الوزير بتطبيق القانون، وقال نتمنى عليه ان يكشف عن اي رؤوس تضغط عليه لإلغاء القرار «عشان نقص روسهم»، مؤكدا ان تطبيق القانون اهم من اي شيء آخر.

وانتقل الفضل بسؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية: الى متى يا بوحمود هذه الفوضى في المناطق السكنية؟ مشددا على ضرورة تطبيق القانون وخصوصا على المحرضين وعلى رأسهم وليد الطبطبائي الذي أصبح سوبرمان يصر على تجاوز القانون دون ان ينال العقاب، مشددا على تطبيق المادة 34 من قانون أمن الدولة على المحرضين.

وأضاف: يا بوحمود من يضمن ألا يخرج أحد أرباب الأسر التي تتأذى من هذه الممارسات ويستخدم السلاح ضد هؤلاء نتيجة الانفعال وتزهق الأرواح؟ مؤكدا ان الديبلوماسية لا تجدي، ومن يقول ان العنف يولد العنف نرد عليه بأنه أيضا يولد الفوضى، وهذه الفوضى مدفوعة الأجر ومن يقودها أناس مدربون في «أكاديمية التغيير» و«منظمة كرامة» والجهات التي تتاجر بالثورات والانقلابات، مطالبا الوزير باستخراج كشف عن الناس الذين يترددون على قطر والتعرف على من يمولهم ومن أي بلد، مبينا اننا وصلنا لمرحلة قد يضطر فيها الناس للدفاع عن مناطقهم وأنفسهم بأيديهم.

وأكد ان وزارة الداخلية مخترقة وأتساءل هل ستسمح بمثل هذا التجمع أمام بيتك في منطقة اليرموك؟! وعليك تطبيق القانون وإذا تطلب الأمر التعسف، تعسف بتطبيق القانون، مستغربا ان يتم تأخير النائب يعقوب الصانع الى الساعة الثانية صباحا دون تسجيل قضية له على المتظاهرين.

نبيل الفضل

الشليمي: حرية الرأي مكفولة وفق الدستور والقانون ونطالب وزير الإعلام بمبررات وقف قناة «اليوم»

قال النائب خالد الشليمي آلمنا قرار وقف بث قناة اليوم ونتمنى الا يكون القرار اتخذ بخلاف القانون، موضحا ان هذه القناة اصبح لها جمهورها الذي يهتم بمتابعتها، معتبرا انها قناة شابة لم يمض عليها وقت طويل. وتمنى ان يكون القرار منسجما مع الانظمة المعمول بها في الكويت، محذرا وزير الاعلام بأن هذا التصرف لو انه جاء مخالفا للقانون، مطالبا الوزير باعطاء مبررات مقنعة لاتخاذ القرار.

خالد الشليمي

وبين ان الوزير لو انه اتخذ القرار بخلاف القانون فإنه يكون ادخل نفسه في ضرب مكون رئيسي في الحراك السياسي، مشددا على ان حرية الرأي والتعبير مكفولة وفق الدستور، متسائلا لماذا هذا الـ «زوم» على القناة؟

الصحافيون البرلمانيون يثمنون قرار مكتب المجلس إبقاءهم في أماكنهم بالقاعة الأرضية

ثمّن الصحافيون البرلمانيون قرار مكتب المجلس برئاسة رئيس مجلس الأمة علي الراشد ابقاء الصحافيين البرلمانيين في أماكنهم المخصصة لهم في القاعة الأرضية في قاعة عبدالله السالم، مؤكدين ان هذا القرار يأتي تأكيدا على ايمان مكتب المجلس بالدور الوطني الذي تقوم به الصحافة الكويتية.

وقال منسق لجنة المحررين البرلمانيين في جمعية الصحافيين عمر الرشيدي ان هذا القرار لم يكن، مستغربا من أعضاء مكتب المجلس وفي مقدمتهم رئيس مجلس الأمة علي الراشد والذين يؤمنون بحرية الكلمة وحرية الصحافة، ودورها في نقل أنشطة المجلس ولجانه.

وقدم الرشيدي شكره لرئيس وأعضاء مكتب المجلس وكل الاخوة النواب الذين أبدوا دعمهم لمطالب الصحافة وإلى جمعية الصحافيين ورؤساء تحرير الصحف والكتاب، مؤكدا ان مثل هذه المواقف الرائدة لم تكن مستغربة عليهم.

وأكد الرشيدي ان الصحافيين البرلمانيين كانوا وسيظلون ملتزمين بالنظم واللوائح، معربا عن ثقته في استمرار هذا الالتزام بالمرحلة المقبلة انطلاقا من حرصهم على المصلحة العامة والوطنية.

الصالح لتعديل قانون خفض سن التقاعد

قدم النائب خليل الصالح اقتراحا بقانون بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية (خفض سن التقاعد)، وجاء في القانون: اقتراح بقانون بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 وقانون المعاشات والمكافآت التقاعدية للعسكريين الصادر بالمرسوم بقانون رقم 69 لسنة 1980:

مادة أولى

يستبدل بنص البندين 5 و6 من المادة 17 من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه النصان التاليان: مادة 17 بند 5: انتهاء خدمة المؤمن عليها المتزوجة وكذلك المطلقة او الأرملة لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود السابقة، متى بلغت مدة اشتراكها في هذا التأمين خمس عشرة سنة، وفي هذه الأحوال لا يخضع معاشها للتخفيض المقرر بحكم المادة 20 من هذا القانون، ويسري هذا الحكم على من سبق تقاعدها قبل العمل بهذا البند، دون ان يترتب على ذلك صرف اي فروق مالية عن الماضي.

مادة 17 بند 6: انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود السابقة متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين خمس عشرة سنة وكان قد بلغ الخامسة والخمسين فإن لم يكن قد بلغها عند انتهاء الخدمة وجب لاستحقاقه ألا تقل مدة اشتراكه في هذا التأمين عن عشرين عاما.

مادة ثانية

يلغى البندان رقمي 7 و8 من المادة 17، كما تلغى المادة 17 مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه.

مادة ثالثة

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

خليل الصالح

شمس يستقبل رواد ديوانه مساء كل أحد

يستقبل النائب هاني شمس رواد ديوانه الكائن في منطقة العقيلة، قطعة 3، شارع 323، منزل 78، يوم الاحد المقبل وكل يوم احد من كل اسبوع من الساعة 8 مساء حتى الساعة 10,30 مساء.

هاني شمس

«الخريجين»: إغلاق قناة «اليوم» واعتقال المعارضين ينذران بانتكاسة في الحريات الدستورية

أعرب رئيس جمعية الخريجين سعود العنزي عن استهجانه واستنكاره لسحب وزارة الإعلام ترخيص قناة «اليوم» الفضائية، معتبرا ان اغلاق القناة واعتقال المعارضين ينذران بانتكاسة في الحريات الدستورية.

وأضاف العنزي في تصريح صحافي انه من المؤسف ان تلجأ الوزارة الى مثل هذا الإجراء القاسي بحق قناة تلفزيونية لم يتفق طرحها مع الموقف الحكومي، ما دفع الكثيرين الى تفسير هذا الإجراء على انه ضرب للصوت الآخر.

وأكد مجددا مواقف الجمعية الرافضة «لأي اجراء من شأنه تقييد حرية الناس في التعبير عن آرائهم، سواء اختلفت او اتفقت مع الموقف الحكومي، فقد وقفت الجمعية ضد قرار اغلاق قناة سكوب من قبل، وضد تعطيل بعض الصحف اليومية».

وشدد على ان الإجراءات الحكومية الأخيرة تنذر بحملة واضحة ضد كل اشكال التعبير عن الرأي، «اذ تمادت الحكومة في اعتقال عدد كبير من المغردين والمتظاهرين والمشاركين في المسيرات المعارضة لها، كما أقرت قوانين ضرورة تبدو في ظاهرها ايجابية، لكن من يدقق في تفاصيلها يجد الكثير من المواد التي تضع قيودا لا تنسجم مع الحريات، التي كفلها الدستور الذي ترك للقوانين تنظيمها لا تقييدها».

وأكد ان «موقف الجمعية ثابت لا يتزحزح، عندما تكون الحريات والحقوق الدستورية على المحك»، مشددا على «ضرورة احترام الرأي الآخر وكفالة حق الجميع أيا كانت مواقفهم السياسية، في التعبير عنها بكل الطرق السلمية دون تضييق من السلطة بحجج لا تنطلي على المدافعين عنها».